المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

نتائج استطلاع رأي حول اجراء

الاستحقاق الانتخابي في ليبيا

[المواطنة ، الثقافة ، الرضا]

الآراء الواردة في نتائج هذا الاستطلاع لا تمثل اتجاهات وآراء يتبناها المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية

يعتبر **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وحيادية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقدم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يرتكز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحاث والمهتمين.

Şişli / İstanbul
www.lcsms.info
info@lcsms.info
Facebook.com/lcsms.info
Twitter.com/lcsms_info
00905319471002

مقدمة

جاءت هذه الدراسة في إطار سعي المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية المساهمة في الوقوف على قضية من قضايا الوطن المهمة و تقديم معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية أمام الجمهور وصناع القرار على حد سواء.

تم تنفيذ استطلاع الرأي هذا لمعرفة آراء الليبيين نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية ومدى رغبة الشعب في إجرائها، والكشف عن متغيرات ومحاور أخرى لها علاقات ارتباطية بأهداف الاستطلاع الرئيسية كمؤشرات المواطنة والمشاركة والثقافة الانتخابية لدى أفراد المجتمع الليبي ، وتفضيلات اختيار الشخصيات المترشحة ، ومستويات الرضا عن أداء الاجسام السياسية المختلفة.

صممت الدراسة لاستهداف شرائح متعددة من المجتمع الليبي من خلال استبيان تكون من (17) سؤالاً وجهت إلى (1480) مبحوث تم سحبهم من مجتمع الدراسة الاصلي كممثلين عن سكان ليبيا بتعداد لا يتجاوز (7) مليون نسمة .

تناسبت نسبة أفراد العينة مع نسبة عدد السكان في مختلف مناطق ليبيا، وتضمنت الاسئلة متغيرات المنطقة ، المدينة ،النوع ، والتوزيع العمري للفئات المختارة بالإضافة إلى عدة أسئلة محورية عالجت أهداف الاستطلاع ومحاوره الرئيسية في ظل توجهات أفراد المجتمع الليبي بمختلف تكويناته ومناطقه لغرض معرفة آراء الجماهير بشأن الانتخابات المرجوة.

الاهداف الرئيسية التي سعت الدراسة للكشف عنها تضمنت الاتي

- رغبة الشعب في إجراء الانتخابات
- قيم المواطنة والمشاركة الانتخابية لدى المواطنين
- الثقافة الانتخابية لدى أفراد المجتمع الليبي
- التفضيلات في اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية
- الرضا عن أداء الاجسام السياسية بالدولة الليبية

المنهجية / اجراءات منهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واختيار المسح بالعينة كأفضل طريقةً للوصول لمفردات مجتمع الدراسة الممثلة لسكان ليبيا من عدة مناطق ومدن وبأعمار مختلفة بدأت من سن (18) عاماً إلى (68) عاماً فما فوق ، من خلال تصميم استبيان ضم (17) سؤالاً شاملة لكافة أهداف الدراسة الرئيسية والمتغيرات تم توجيهها عبر المنصات الالكترونية لغرض الوصول إلى أكبر عدد المبحوثين , ويؤمن المسح بيانات عن أراء الليبيين إزاء اجراء الانتخابات بالإضافة لمحاور عدة مرتبطة بالهدف الرئيسي كالتفضيلات في اختيار المرشحين والثقافة الانتخابية والمشاركة ومدى الرضا عن أداء الاجسام السياسية الموجودة حاليا.

استمرت الدراسة على مدى (20) يوم أجريت في الفترة من 9- فبراير حتى 1مارس 2023م على عدد مفردات عينة بلغت (1480) مفردة ،وهي عينة تسمح بالتعميم على المجتمع الليبي بهامش خطأ قدره (2.599) من عينة حصصيه من مجتمع البحث الأصلي شاملة كافة السكان في ليبيا تم الوصول إلى المبحوثين من خلال تقسيم مكاني للمساحة الجغرافية ظهر في أربع مناطق رئيسية الغربية ، الشرقية ، الجنوبية ، والمنطقة الوسطى مع حرية اختيار مفردات العينة والالتزام بالحدود العددية والتمثيل من عينة عشوائية تمثل بدقة مجتمع الدراسة للحصول إلى أجوبة حقيقية وواقعية تعكس توجهات وآراء المجتمع الليبي.

❐ أظهرت نتائج جدول (1) عن سؤال من أي منطقة ؟ تباينا واضحا في نتائج الاستبيان إذ تصدرت المنطقة الغربية اجابات المبحوثين بواقع (811) مبحوثا بنسبة 55% من اجمالي العينة الكلية تلتها المنطقة الشرقية بواقع (379) مبحوثا بنسبة (25%) في المرتبة الثالثة جاءت المنطقة الجنوبية بواقع (157) مبحوثا بنسبة (11%)، في المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت المنطقة الوسطى بواقع (133) مبحوثاً بنسبة (9%).

حافظت كل من المنطقة الغربية والشرقية على التمثيل الأنسب للسكان، وتصدرت منطقة الغرب بواقع نصف العينة من اجمالي عدد المفردات، بينما جاءت كل من المنطقة الجنوبية والوسطى في أقل تمثيل مقارنة بعدد السكان وتوزيع وحدات العينة، وبنسب متقاربة في عدد اجابات المبحوثين فيها .

تبين النتائج حصد نسب مختلفة بين كل من منطقتي الغرب والشرق وبين منطقتي الجنوب والوسط بناء على كثافة السكان في المدن الكبرى واختلاف التوجهات والثقافات السائدة فيها.

المنطقة	التكرارات	النسبة%
المنطقة الغربية	811	%55
المنطقة الشرقية	379	%25
المنطقة الجنوبية	157	%11
المنطقة الوسطى	133	%9
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (1) يوضح توزيع مفردات العينة حسب المنطقة

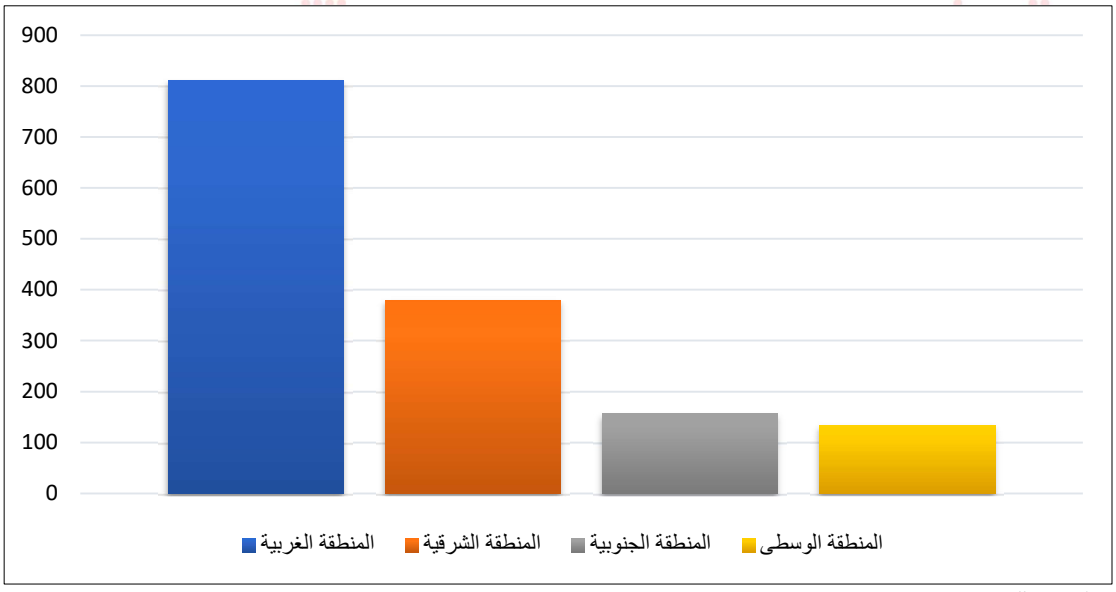

شكل رقم (1) يوضح توزيع مفردات العينة حسب المنطقة

❐ تشير نتائج الاستبيان بجدول رقم (2) التي تضمنت اجابات مفردات العينة عن المدن الليبية أن المدن الكبرى جاءت في المقدمة حيث تصدرت مدينة طرابلس بعدد (480) مفردة وبنسبة (32.44%) تليها مدينة بنغازي بعدد (236) مفردة وبنسبة (15.95%)، وجاءت مدينة سبها في المرتبة الثالثة بعدد (66) مفردة وبنسبة (4.46%) تليها مدينة مصراته بعدد(50) مفردة وبنسبة (3.38%)، وجاءت مدينة الزاوية بعدد (34) مفردة وبنسبة (2.30%)، ومدينة درنة بعدد (27) مفردة وبنسبة (1.83%)، ومدينة زليتن بعدد (23) مفردة وبنسبة (1.55%)، تليها مدينة اجدابيا بعدد (20) مفردة وبنسبة (1.34%)، وجاءت باقي مدن ومناطق ليبيا التي اظهرها الاستبيان بعدد (544) مفردة وبنسبة (36.75%) متوزعة على مدن ومناطق مختلفة بأرقام متقاربة وقليلة، ويرجع هذا لتوزيع عدد السكان حسب الكثافة السكانية بين المدن بالمدن الكبرى، والهجرة والانتقال بين المدن المختلفة ومن الجنوب إلى الشمال مع اختلاف الثقافات والاهتمامات والتوجهات السياسية للأفراد.

المدن	التكرارات	النسبة%
طرابلس	480	%32.44
بنغازي	236	%15.95
سبها	66	%4.46
مصراته	50	%3.38
الزاوية	34	%2.30
درنة	27	%1.83
زليتن	23	%1.55
اجدابيا	20	%1.34
باقي مدن ومناطق ليبيا	544	%36.75
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (2) توزيع مفردات العينة بحسب المدن

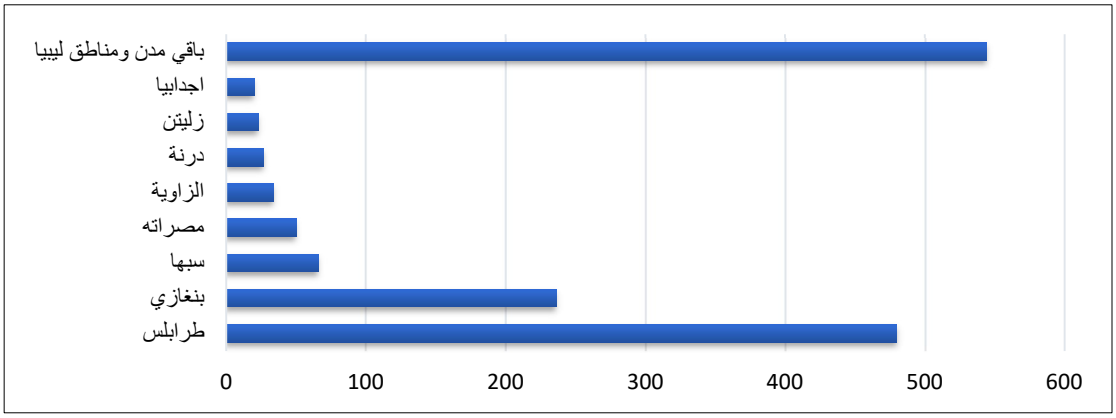

شكل رقم (2) توزيع مفردات العينة بحسب المدن

❐ يظهر جدول (3) التوزيع النوعي لمفردات العينة إذ بلغ عدد الذكور (1257) مفردة بنسبة (85%) بينما بلغ عدد الإناث (223) مفردة بنسبة (15%) بمقارنة نسبة الذكور إلى نسبة الإناث يتضح ارتفاع عدد الذكور مقارنة بعدد عدد الاناث بفارق كبير، يلاحظ هنا عزوف النساء عن المشاركة وعدم الاهتمام في إبداء الرأي حول الاستحقاق الانتخابي في ليبيا.

النوع	التكرارات	النسبة%
الذكور	1257	%85
الإناث	223	%15
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (3) توزيع مفردات العينة حسب النوع

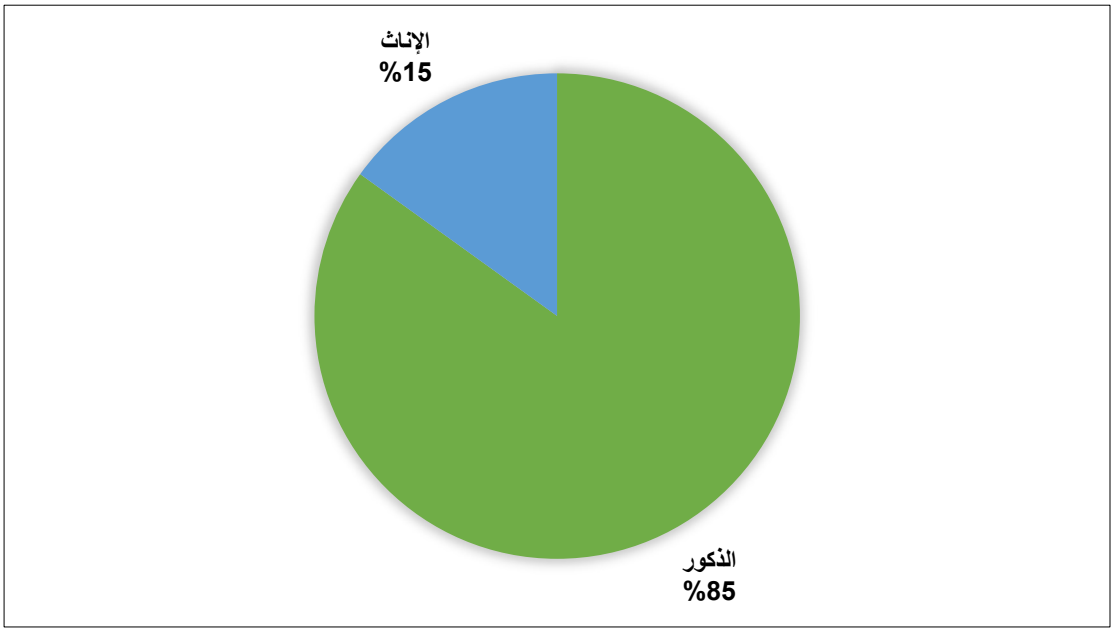

شكل رقم (3) توزيع مفردات العينة حسب النوع

❐ جرى توزيع فئات اعمار المبحوثين بجدول رقم (4) على ستة فئات عمرية بدأت بفئة (18-28) عاماً وانتهت بالفئة (68عاماً وما فوق) كما هو موضح بالجدول.

تبين نتائج الاستبيان المتعلقة بالفئات العمرية أن أعلى نسبة من المبحوثين تقع ضمن الفئة العمرية (38-48) عاما بواقع (359) مبحوث بنسبة (24%) من مجموع وحدات العينة، المرتبة الثانية جاءت الفئة العمرية (48-58) عاماً بواقع (341) مبحوثاً بنسبة (23%) تليها الفئة العمرية (28-38) عاماً بواقع (333) مبحوثاً بنسبة (23%) في المرتبة الرابعة جاءت الفئة العمرية (58-68) عاماً بواقع (199) مبحوثاً بنسبة (14%) تبتها الفئة العمرية (18-28) عاماً بالمرتبة الخامسة بواقع (183) مبحوثاً بنسبة (12%) المرتبة السادسة والأخيرة جاءت الفئة العمرية (68 وما فوق) إذ بلغ العدد (65) مبحوثا بنسبة (4%) من اجمالي العينة الكلية.

نلاحظ على الفئات العمرية السابقة ان أغلب المبحوثين من أعمار (28 إلى 58) عاماً يحسبون على فئة الناضجين ومتوسطي العمر وحضر تمثيلهم بوضوح في مفردات العينة بينما جاءت مجموع الفئات العمرية للشباب وكبار السن في المراتب الأخيرة رغم أن الشباب يتسم عادة بالرغبة والقدرة على إحداث التغيير في المجتمع بالمشاركة أو المعارضة والنقد والتأثير على الرأي العام.

العمر	التكرارات	النسبة%
18 – 28 سنة	183	%12
28 – 38 سنة	333	%23
38 – 48 سنة	359	%24
48 – 58 سنة	341	%23
58 – 68 سنة	199	%14
68 سنة فما فوق	65	%4
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (4) يوضح توزيع الفئات العمرية لمفردات العينة

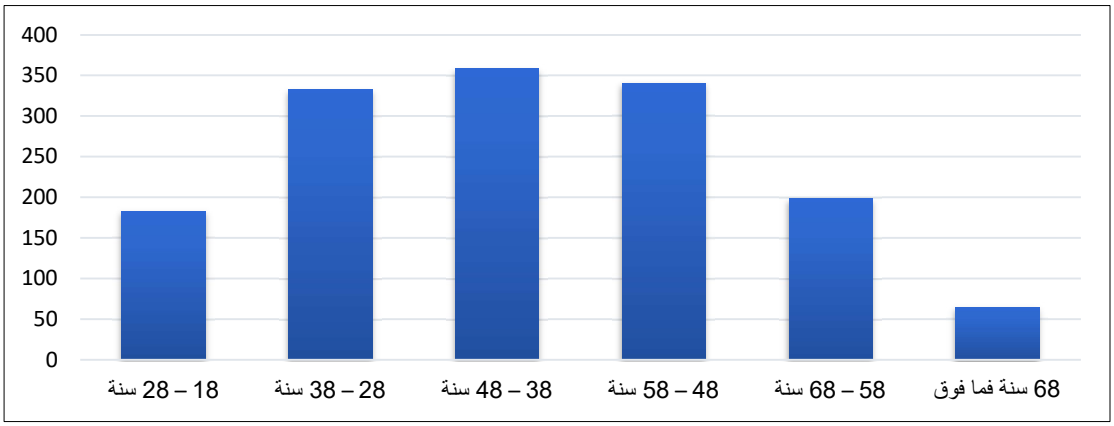

شكل رقم (4) يوضح توزيع الفئات العمرية لمفردات العينة

❐ تبين نتائج جدول (5) توزيع عدد المبحوثين حسب المستوى التعليمي فجاء مجموع عدد الحاصلين على الشهادة الجامعية بعدد بلغ (878) بنسبة (59%) كمرتبة أولى تليها في المستوى شهادة الماجستير بعدد بلغ (232) بنسبة (16%) في المرتبة الثالثة جاءت الشهادة الثانوية بعدد بلغ (186) بنسبة (12%) بينما جاءت شهادة الدكتوراه بالمرتبة الرابعة بعدد بلغ (144) بنسبة (10%) تليها في الترتيب الشهادة الاعدادية بعدد بلغ (30) بنسبة (2%) المرتبة السادسة والأخيرة وبعدد بلغ (10) بنسبة (1%) للمبحوثين الذين لم يتحصلوا على شهادة علمية.

نلاحظ من التوزيع السابق للمستويات العلمية أغلب مفردات العينة من جيد إلى عالي تصدرت أعلى نسبة وكانت من نصيب حملة الشهادة الجامعية تليها الماجستير والثانوية بينما الدكتوراه جاءت في مرتبة متأخرة بشكل غير متوقع، واحتلت بدون شهادة المرتبة الأخيرة كنتيجة متوقعة لصعوبة الاستخدام للتقنية وعدم وجود الثقافة الانتخابية.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة%
الشهادة الجامعية	878	%59
الماجستير	232	%16
الشهادة الثانوية	186	%12
الدكتوراه	144	%10
الشهادة الاعدادية	30	%2
لم أتحصل على شهادة علمية	10	%1
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (5) يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

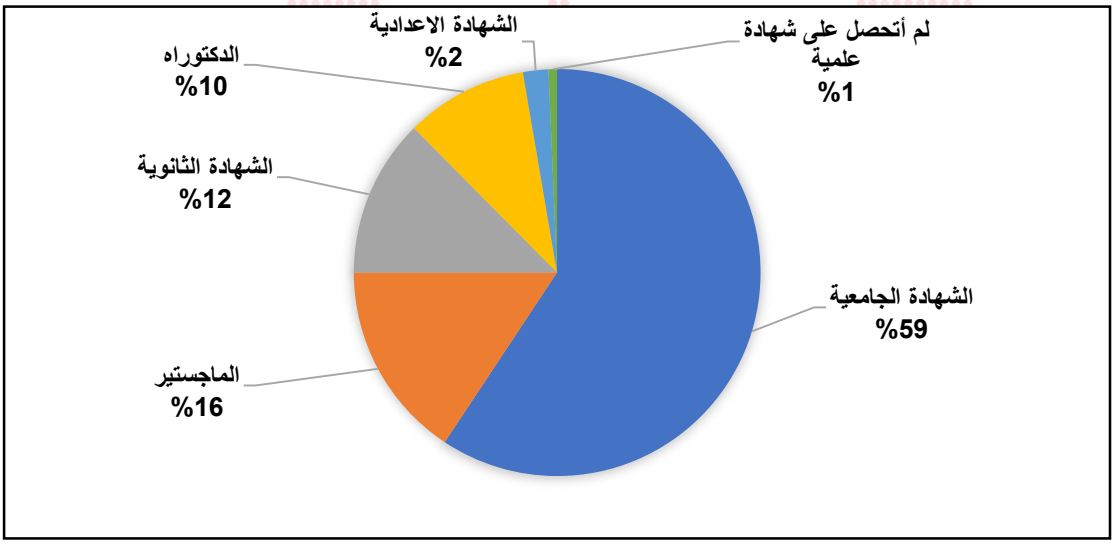

شكل رقم (5) يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

❐ تشير اجابات جدول (6) اهتمام المبحوثين بشان الحصول على بطاقة انتخابية فبلغ عدد الذين تقدموا لإصدار بطاقة انتخابية نحو (1226) مبحوثاً بنسبة (83%) من مجموع العينة الكلي مقابل الذين لم يتقدموا بالمقابل دموا للحصول عليها بعدد بلغ (284) بنسبة (17%)، وتنبئ البيانات اعلاه عن نية المشاركة بالانتخابات المرجوة بسعي عدد كبير من المبحوثين للحصول على البطاقات الانتخابية.

السعي لإصدار بطاقة انتخابية	التكرارات	النسبة%
المتقدمين لإصدار بطاقة انتخابية	1226	%83
غير المتقدمين لإصدار بطاقة انتخابية	254	%17
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (6) يوضح اجابات المبحوثين حول سعيهم لإصدار بطاقات انتخابية

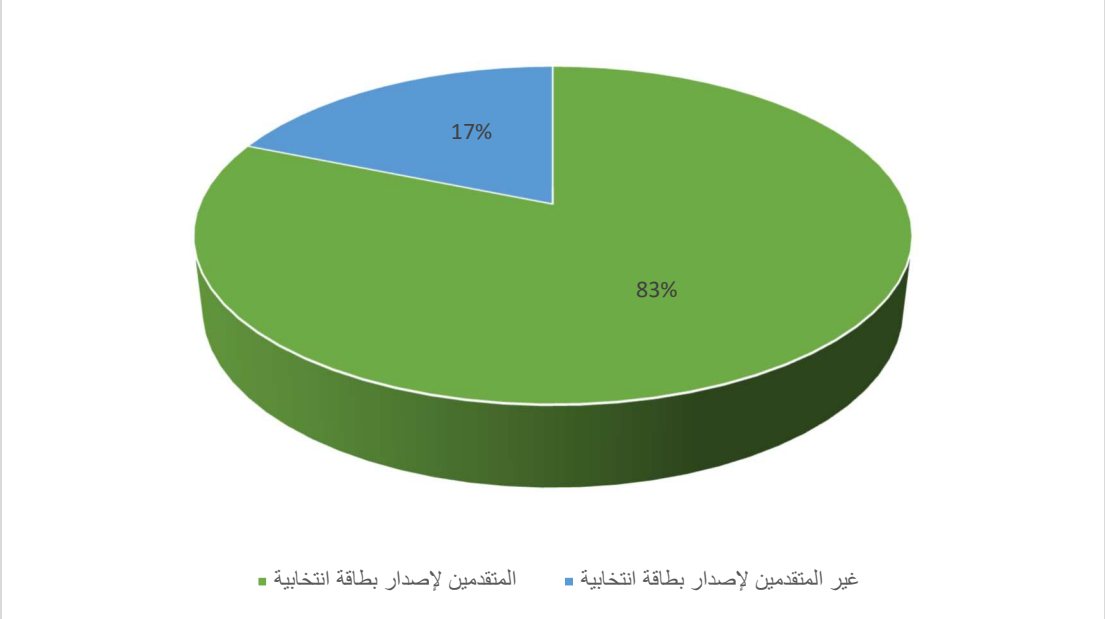

شكل رقم (6) يوضح اجابات المبحوثين حول سعيهم لإصدار بطاقات انتخابية

❐ بينت نتائج جدول (7) توزيع مفردات العينة المشاركين بالتصويت في انتخابات سابقة إذ بلغ عدد المشاركين (1103) مبحوثاً بنسبة (75%) ،بالمقابل جاء الذين لم يشاركوا بانتخابات سابقة بعدد بلغ (377) مبحوثاً بنسبة (25%) وهم يمثلون اللامبالاة السياسية.

اكدت البيانات السابقة ان النسب المذكورة تعبر عن مشاركة المواطنين في رسم الحياة السياسية من منطلق المسؤولية والاهتمام وتأكيداً لقيم المواطنة والمشاركة، فكلما زادت نسبة مشاركة المواطنين في التصويت كانت النتائج الانتخابات فعالة وجيدة بشكل كبير فنسبة التصويت القليل تشير إلى الانتخابات لا تمثل حقيقة السلطة المنتخبة إلا لأقلية من الشعب.

المشاركة في انتخابات سابقة	التكرارات	النسبة%
شاركت	1103	%75
لم اشارك	377	%25
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (7) توزيع المبحوثين المشاركين في التصويت بانتخابات سابقة

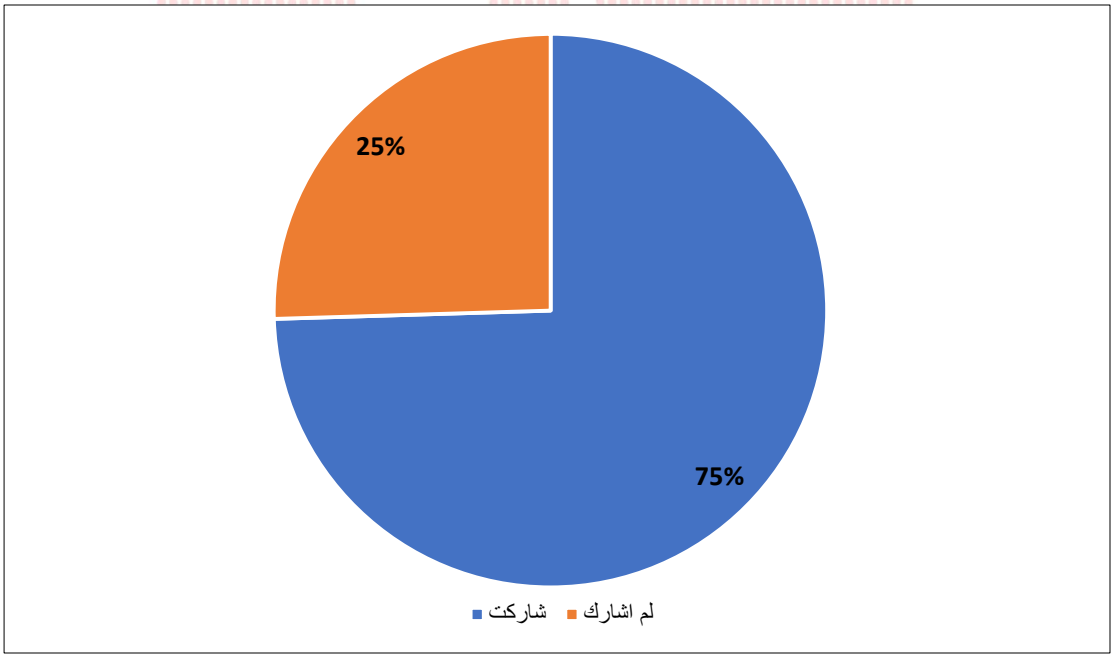

شكل رقم (7) توزيع المبحوثين المشاركين في التصويت بانتخابات سابقة

❐ تظهر نتائج الجدول (8) رأي المبحوثين تجاه الاستحقاق الانتخابي حيث أكد الاغلبية بعدد بلغ (1358) وبنسبة (92%) رغبتهم بإجراء الانتخابات بالمقابل نجد نحو (61) وبنسبة (4%) لا يوافقون على اجرائها، وبلغ عدد غير المهتمين (61) وبنسبة (4%) من مجموع وحدات العينة.

تفصح هذه البيانات عن رغبة الأغلبية في اجراء الانتخابات في اقرب وقت، وبالمقابل كانت نسب غير الموافقين وغير المهتمين بها ضئيلة جدا، وهذا مؤشر جيد يبين نية المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية، ويظهر قيم المواطنة لدى الرأي العام الليبي.

الرغبة في اجراء الانتخابات	التكرارات	النسبة%
أوافق على إجراء الانتخابات في أقرب وقت	1358	%92
لا أوافق على إجراء الانتخابات في أقرب وقت	61	%4
غير مهتم	61	%4
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (8) يوضح رغبة المبحوثين في إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أقرب وقت

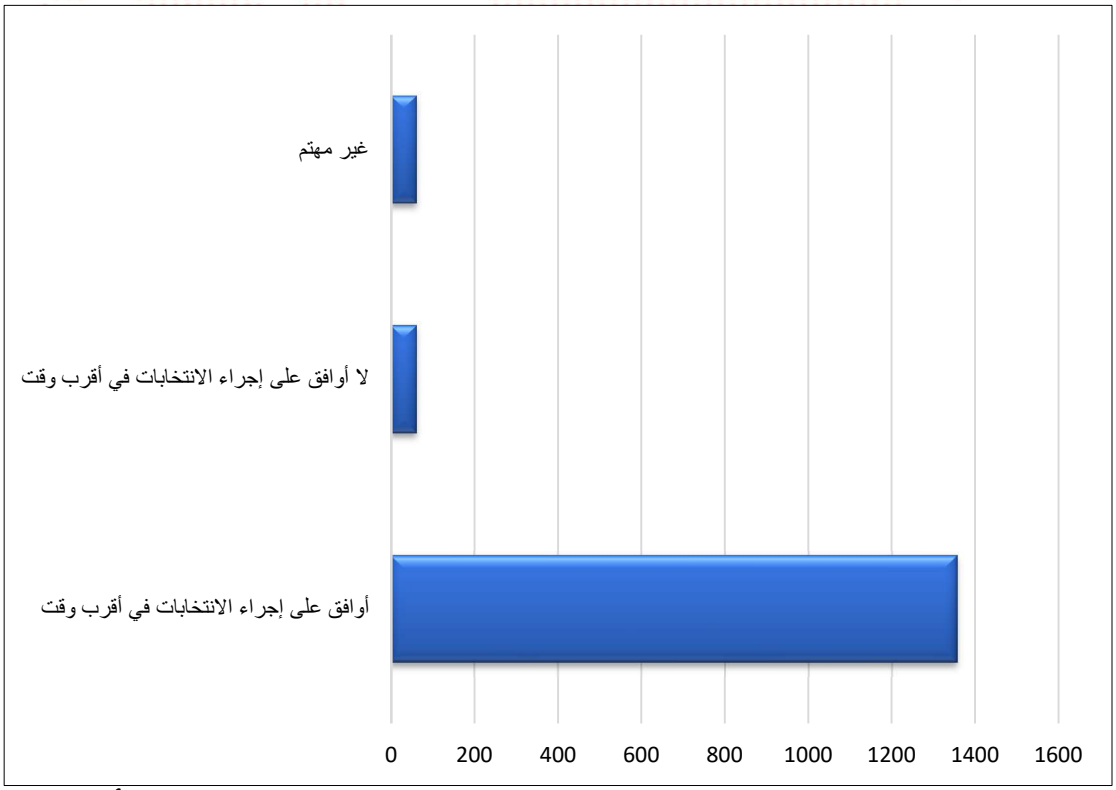

شكل رقم (8) يوضح رغبة المبحوثين في إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أقرب وقت

❐ تفصح بيانات جدول (9) عن مدى تأييد المبحوثين اجراء الانتخابات الشاملة "البرلمانية والرئاسية " في ذات الوقت إذ بلغ عدد المؤيدين لها نحو (1059) بنسبة (71%) ، وبلغ عدد الرافضين الانتخابات المتزامنة نحو (308) بنسبة (21%) في حين أجاب عدد (113) مبحوثاً بنسبة (8%) لا أعرف والتي تشيرانهم لا يملكون الثقافة الانتخابية التي تؤهلهم التأييد أو الرفض.

وتشير النتائج السابقة نسبة عالية من المبحوثين يؤيدون إجراء الانتخابات الشاملة بذات الوقت أيضا أغلب المبحوثين المؤيدين وغير المؤيدين يملكون ثقافة انتخابية جيدة وينبئ عن اسباب دفعتهم الإجابة بشكل قاطع (بنعم و لا) حول اجراء الانتخابات البرلمانية بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية.

تأييد اجراء الانتخابات البرلمانية بالتزامن مع الرئاسية	التكرارات	النسبة%
أؤيد اجراء الانتخابات البرلمانية بالتزامن مع الرئاسية	1059	%71
لا أؤيد اجراء الانتخابات البرلمانية بالتزامن مع الرئاسية	308	%21
لا أعرف	113	%8
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (9) توضح تأييد المبحوثين لإجراء الانتخابات البرلمانية بالتزامن مع الرئاسية

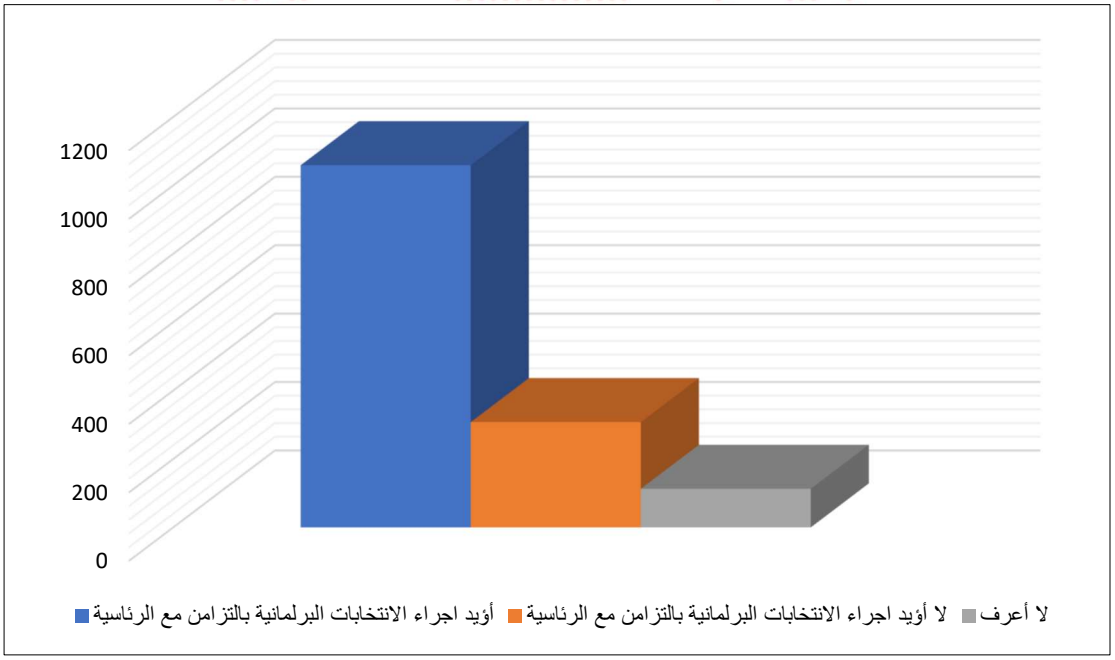

شكل رقم (9) توضح تأييد المبحوثين لإجراء الانتخابات البرلمانية بالتزامن مع الرئاسية

❐ توضح بيانات جدول (10) توزيع تأييد المبحوثين مشاركة مزدوجي الجنسية للترشح للانتخابات بلغ عدد الموافقين على الترشح (256) مبحوثاً بنسبة (17%)، وبلغ عدد غير الموافقين (1115) مبحوثاً بنسبة (75%) بينما تبنى الباقي موقفاً سلبياً من ترشح مزدوجي الجنسية للانتخابات فبلغ عدد الاجابات لا أهتم نحو (109) مبحوثا بنسبة (8%)، وتكشف البيانات في الجدول اعلاه نوايا المبحوثين نحو اختيار الشخصيات المتقدمة للانتخابات والتي قد تؤثر على ميلهم في المشاركة بالتصويت في الانتخابات.

تأييد مشاركة مزدوجي الجنسية للترشح للانتخابات	التكرارات	النسبة%
أوافق على مشاركة مزدوجي الجنسية للترشح للانتخابات	256	%17
لا أوافق على مشاركة مزدوجي الجنسية للترشح للانتخابات	1115	%75
لا أهتم	109	%8
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (10) يوضح تأييد المبحوثين مشاركة مزدوجي الجنسية للترشح للانتخابات

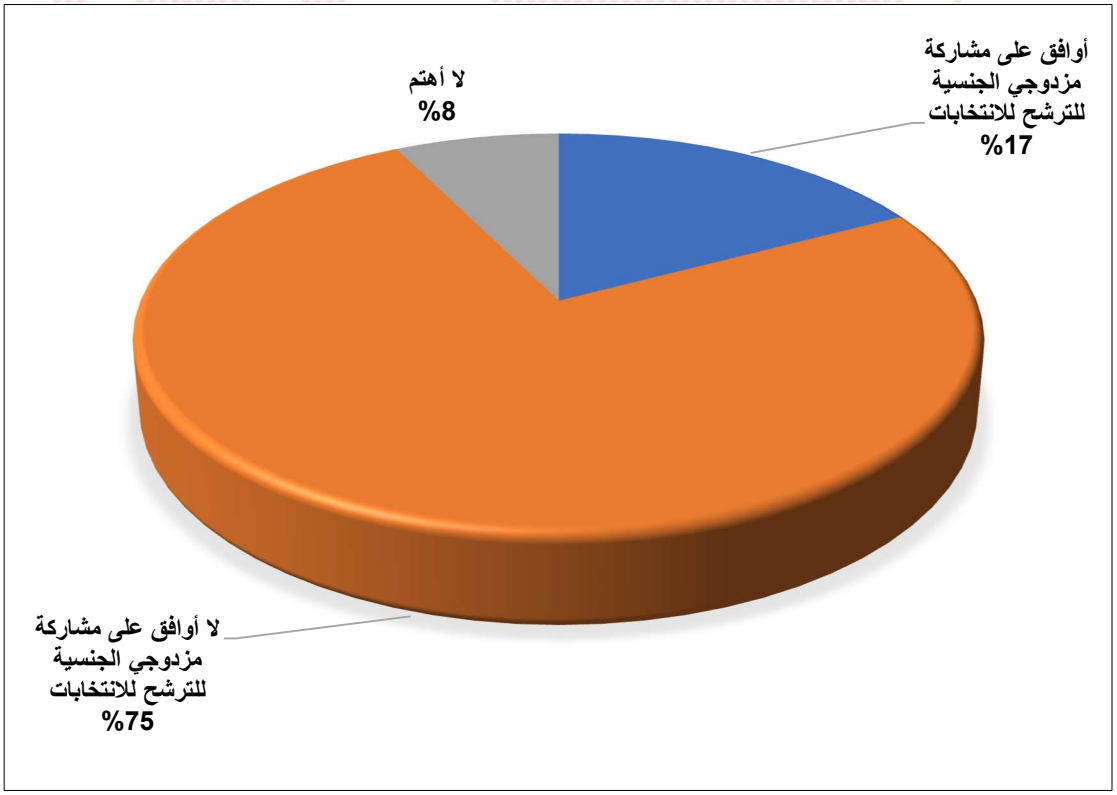

شكل رقم (10) يوضح تأييد المبحوثين مشاركة مزدوجي الجنسية للترشح للانتخابات

❐ يوضح جدول رقم (11) توجهات المبحوثين نحو تأييد مشاركة العسكريين في الانتخابات المرجوة فبلغ عدد المؤيدين نحو (357) مبحوثاً بنسبة (24%) بالمقابل بلغ عدد غير المؤيدين لمشاركة العسكريين في الترشح نحو (1002) بنسبة (68%)، وبلغ عدد الذين لا يهتمون بهذا الترشح (121) مبحوثاً وبنسبة (8%).

كشفت البيانات أعلاه عن نوايا المبحوثين إزاء ترشح الشخصيات العسكرية للانتخابات وبينت طبيعة تفضيلاتهم في السعي نحو نظام ديمقراطي.

تأييد مشاركة العسكريين للترشح للانتخابات	التكرارات	النسبة%
أؤيد مشاركة العسكريين للترشح للانتخابات	357	%24
لا أؤيد مشاركة العسكريين للترشح للانتخابات	1002	%68
لا أهتم	121	%8
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (11) يوضح تأييد المبحوثين مشاركة العسكريين في الترشح للانتخابات

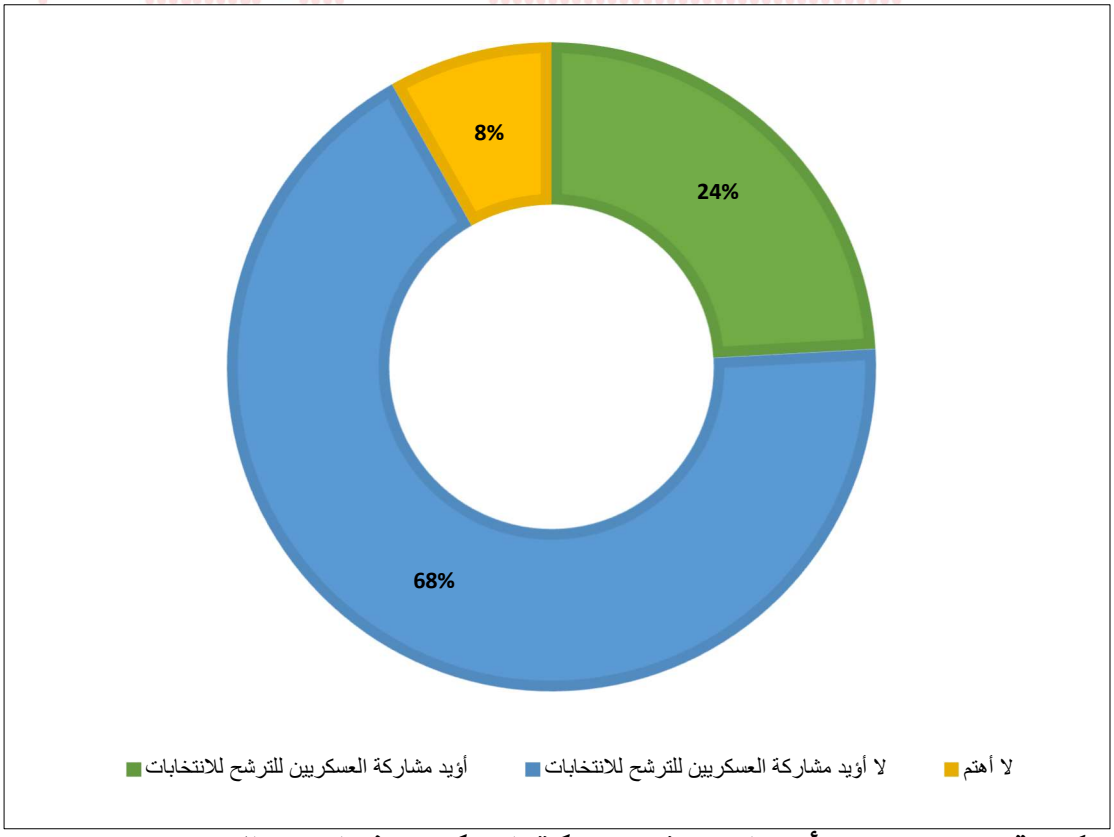

شكل رقم (11) يوضح تأييد المبحوثين مشاركة العسكريين في الترشح للانتخابات

❐ اظهرت بيانات الجدول (12) آراء المبحوثين حول وجود القانون الانتخابي للتسريع في اجراء الانتخابات بلغت الاجابات بنعم (1169) إجابة، وبنسبة (79%) وبلغت الاجابات بلا (126) اجابة، وبنسبة (9%) في حين بلغ مجموع الاجابات لا أعرف (185) إجابة وبنسبة (12%). تشير اجابات المبحوثين حول القانون الانتخابي الى وجود ثقافة انتخابية جيدة لدى عدد كبير من مفردات العينة.

تأييد القانون الانتخابي	التكرارات	النسبة%
نعم	1169	%79
لا	126	%9
لا اعرف	185	%12
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (12) يوضح تأييد المبحوثين للقانون الانتخابي لتسريع اجراء الانتخابات

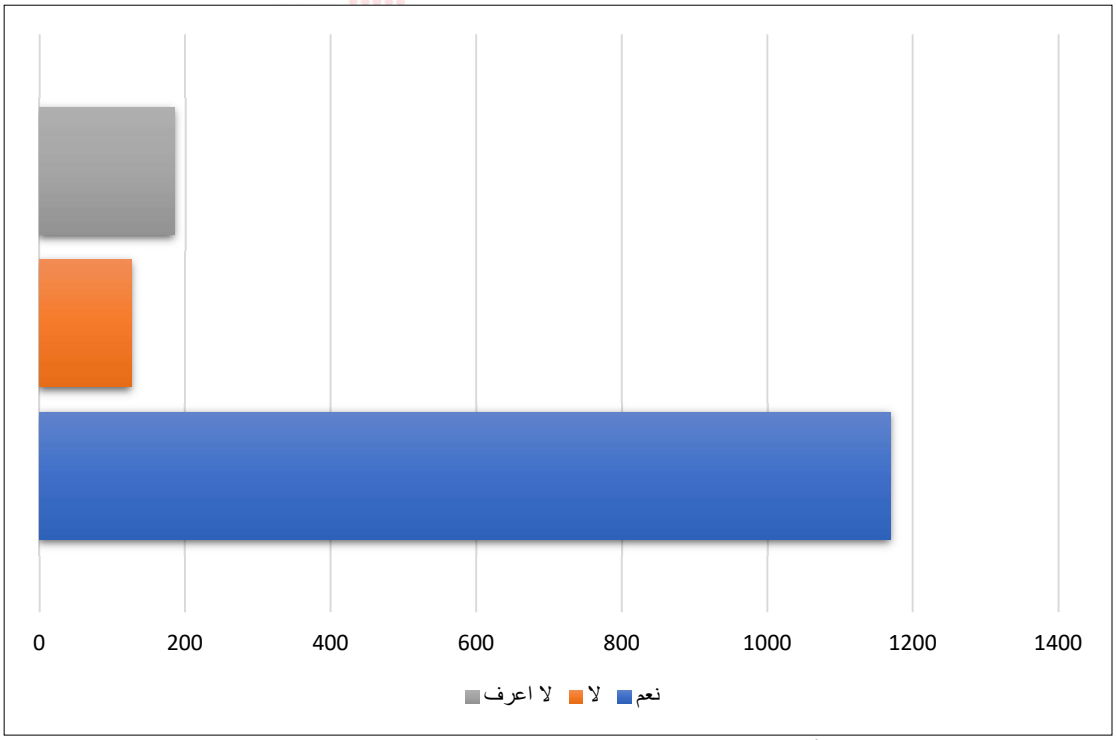

شكل رقم (12) يوضح تأييد المبحوثين للقانون الانتخابي لتسريع اجراء الانتخابات

❐ أكدت بيانات الجدول (13) أن عدد (1041) مبحوثاً وبنسبة (70%) لديهم اعتقاد إن اجراء الانتخابات ينهي حالة الانقسام بالبلد ويؤدي إلى استقراره في حين أجاب (137) مبحوثاً وبنسبة (9%) أنه لا أهمية للانتخابات في إرساء الاستقرار بليبيا وانهاء حالة الانقسام، وجاءت اجابات المبحوثين بواقع (302) اجابة وبنسبة (21%) بعدم المعرفة ما إذا كانت الانتخابات تؤدي إلى الاستقرار وتساهم في إنهاء حالة الفوضى السياسية الحالية بالبلاد، وفق ما ظهر من بيانات ونسب اعلاه يكشف نوايا المبحوثين حيال اجراء الانتخابات والاعتقاد بأهميتها في استقرار البلاد.

أهمية الانتخابات في إنهاء الانقسام واستقرار البلاد	التكرارات	النسبة%
أعتقد أن اجراء الانتخابات ينهي حالة الانقسام بالبلد	1041	%70
لا أعتقد أن اجراء الانتخابات ينهي حالة الانقسام بالبلد	137	%9
لا اعرف	302	%21
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (13) يوضح اعتقاد المبحوثين بأهمية الانتخابات في إنهاء الانقسام واستقرار البلاد

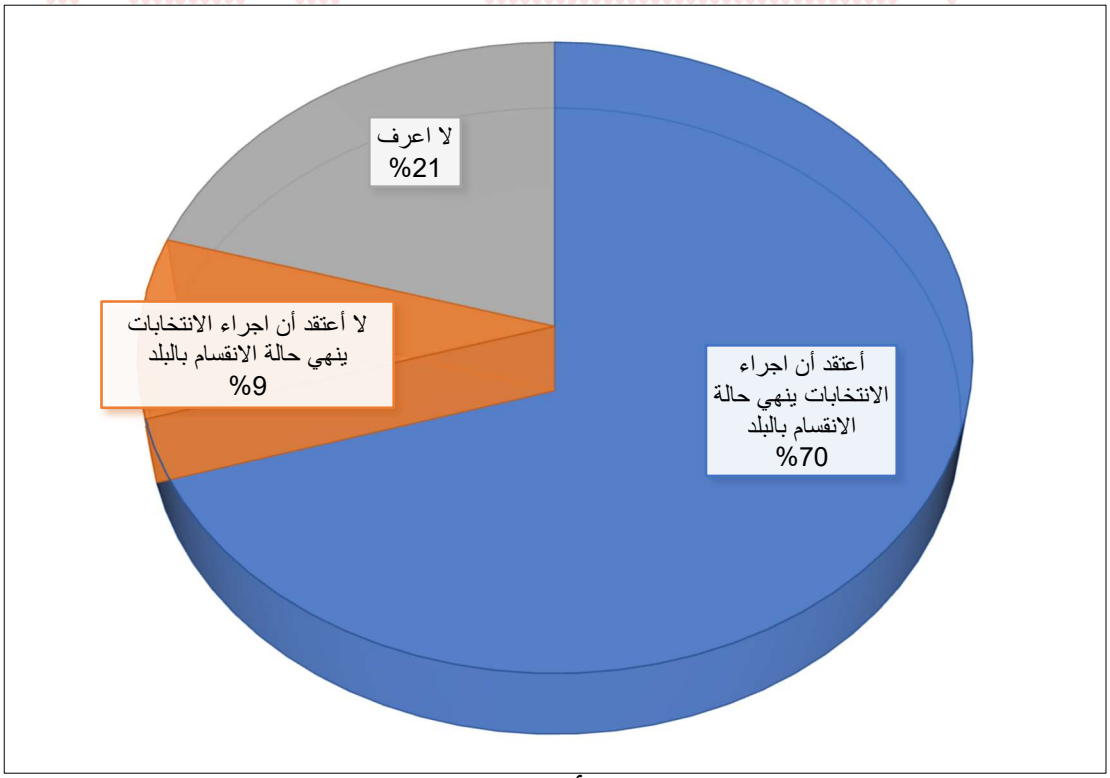

شكل رقم (13) يوضح اعتقاد المبحوثين بأهمية الانتخابات في إنهاء الانقسام واستقرار البلاد

❐ تكشف بيانات جدول (14) توزيع اجابات المبحوثين عن سؤال الرضا عن أداء البرلمان فجاءت إجابة (65) مبحوثاً وبنسب (4%) بنعم، في حين بلغت اجابات عدد (1415) مبحوثاً وبنسبة (96%) بلا قاطعة عبروا من خلالها عدم الرضا عن أداء وعمل مجلس النواب وهذا مؤشر لرغبة المبحوثين في اجراء الانتخابات البرلمانية المرجوة.

الرضا عن أداء البرلمان	التكرارات	النسبة%
نعم	65	%4
لا	1415	%96
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (14) يوضح رضا المبحوثين عن أداء البرلمان

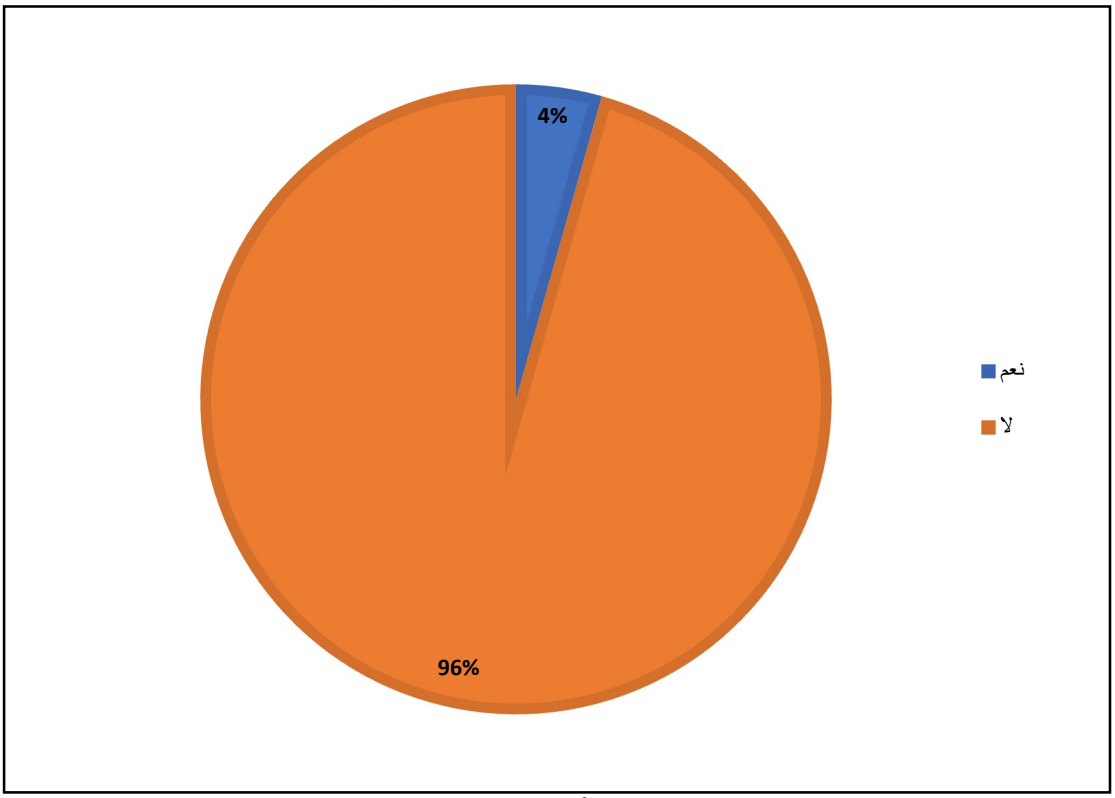

شكل رقم (14) يوضح رضا المبحوثين عن أداء البرلمان

❐ توضح بيانات جدول (15) توزيع رضا المبحوثين عن عمل المجلس الأعلى للدولة فكانت الاجابات نعم حول الرضا عن أداء المجلس الأعلى بنحو (75) إجابة وبنسبة (5%) بينما جاءت الاجابات بـ لا بواقع (1405) إجابة وبنسبة (95%) أبدوا عدم الرضا عن أداء المجلس وهذا يكشف عدم رضا أغلب وحدات العينة عن جسم آخر من الاجسام السياسية الموجودة.

الرضا عن أداء المجلس الأعلى للدولة	التكرارات	النسبة%
نعم	75	%5
لا	1405	%95
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (15) يوضح رضا المبحوثين عن أداء المجلس الأعلى للدولة

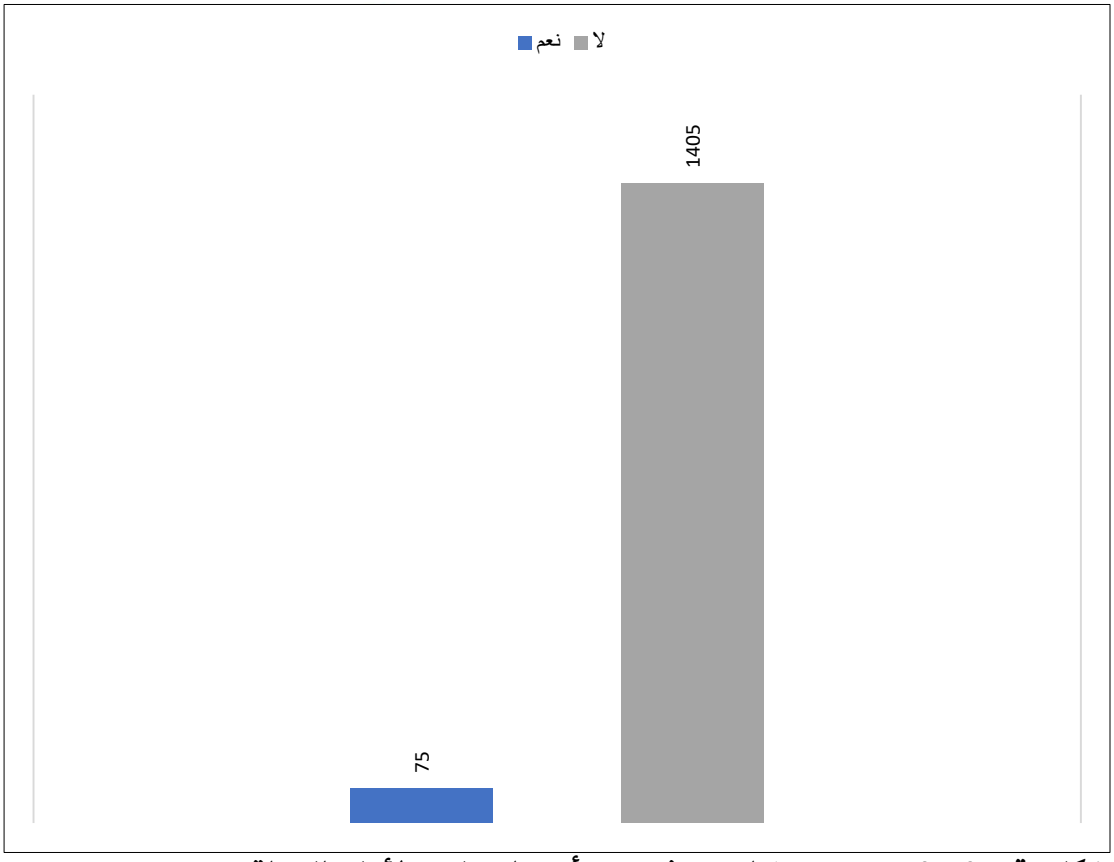

شكل رقم (15) يوضح رضا المبحوثين عن أداء المجلس الأعلى للدولة

❐ تظهر بيانات جدول (16) توزيع آراء المبحوثين حول قيام الحكومة الوطنية بواجبها في الاستحقاق الانتخابي فجاءت إجابة المبحوثين بـ أوافق نحو (241) وبنسبة (16%) في حين جاءت الاجابة بـ لا أوافق نحو (944) وبنسبة (64%) وجاءت إجابة لا أعرف بعدد بلغ (295) وبنسبة (20%) من مجموع العينة الكلي.

الحكومة الوطنية تقوم بواجبها حيال الانتخابات	التكرارات	النسبة%
أوافق	241	%16
لا أوافق	944	%64
لا أعرف	295	%20
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (16) يوضح أراء المبحوثين تجاه قيام الحكومة الوطنية بواجبها حيال الاستحقاق الانتخابي

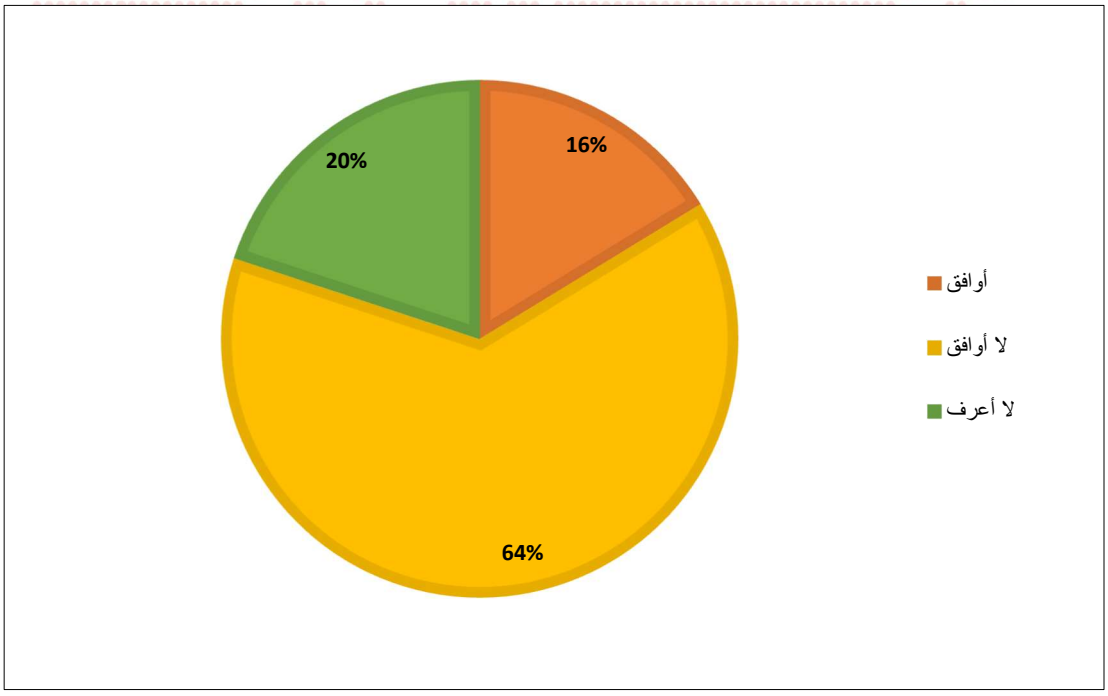

شكل رقم (16) يوضح أراء المبحوثين تجاه قيام الحكومة الوطنية بواجبها حيال الاستحقاق الانتخابي

❐ افصحت بيانات جدول (17) عن اعتقاد وآراء المبحوثين حول قيام المفوضية العليا للانتخابات بواجبها حيال إجراء الانتخابات المنتظرة في ليبيا فجاءت الاجابة بـ اوافق بواقع (301) وبنسبة (20%) وبالمقابل جاء لا أوافق بواقع (857) وبنسبة (58%) في حين جاءت الاجابة لا أعرف بواقع (322) وبنسبة (22%) ، وهذه النتائج المتباينة حول واجب مفوضية الانتخابات تجاه هذا الاستحقاق تبين عدم وضوح عملها لدى المبحوثين ووجوب ايجاد اصلاحات انتخابية تخلق الثقة لدى الناخبين تجاهها.

قيام المفوضية العليا للانتخابات	التكرارات	النسبة%
أوافق على قيام المفوضية العليا للانتخابات بواجبها حيال إجراء الانتخابات	301	%20
لا أوافق على قيام المفوضية العليا للانتخابات بواجبها حيال إجراء الانتخابات	857	%58
لا أعرف	322	%22
المجموع	**1480**	**%100**

جدول رقم (17) يوضح أراء المبحوثين حول قيام المفوضية العليا للانتخابات تجاه الاستحقاق الانتخابي

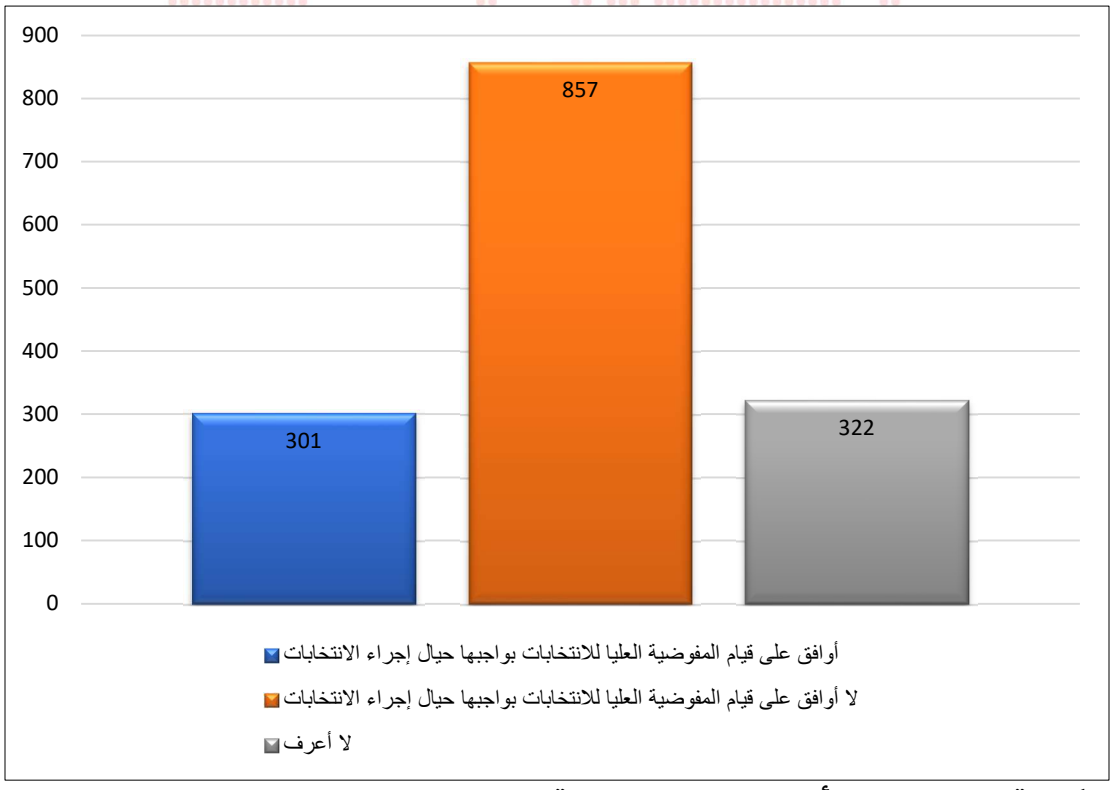

شكل رقم (17) يوضح أراء المبحوثين حول قيام المفوضية العليا للانتخابات تجاه الاستحقاق الانتخابي

النتائج

أظهرت نتائج الاستطلاع للتوزيع السكاني للمبحوثين في المناطق الأربع الرئيسة تصدر المنطقة الغربية تليها المنطقة الشرقية في عدد المفردات في التمثيل الأكثر في مجموع العينة الكلية بينما قلت نسبة التمثيل في منطقتي الجنوب والوسطى بشكل ملحوظ، وحضور قوي للمدن الكبرى الساحلية عن باقي مدن ليبيا قد تكون نتيجة للكثافة السكانية والطبيعة الجغرافية والديموغرافية والثقافية للمبحوثين.

أظهرت نتائج التوزيع الجندري للمبحوثين تبايناً واضحا وارتفاعاً ملحوظا في نسبة تمثيل الذكور بنحو 85% من مجموع العينة الكلية مقارنة بعزوف الإناث عن المشاركة في إبداء آرائهن حول الانتخابات بالاستطلاع الذي اختيرت عينته بشكل عشوائي يضمن حرية الاجابة ، وسرية المعلومات من خلال استبيان الكتروني.

بينت نتائج أعمار المبحوثين في الفئات العمرية بدءاً من (28-58) عاما والذين يمثلون متوسطي الاعمار حضورا جيدا في وحدات العينة بالمقابل جاءت فئة كبار السن والشباب الأقل تمثيلا في العينة رغم تميز الشباب بالاندفاع والتعبير ودوره في إحداث التغيير في المجتمع بالنقد والمعارضة والمشاركة والتأثير في الرأي العام.

تباينت نتائج توزيع مستويات تعليم المبحوثين المتعددة في الاستطلاع بدأت بمستوى منخفض اعدادي وثانوي وتأخذ في الزيادة في مستوى جيد وعال (جامعي – ماجستير) لتعود إلى الانخفاض في مستوى (الدكتوراه) كمؤشر على اقتراب تمثيل العينة للواقع فالطبقة ذات مستوى تعليم جيد تملك الثقافة الانتخابية ونية المشاركة.

كشفت نتائج بيانات سعي المبحوثين في الحصول على بطاقات انتخابية للمشاركة بالتصويت في الانتخابات المرجوة عن نسبة عالية بلغت نحو 83 % تعتبر مؤشراً ينبئ عن تطلع المواطنين للانتخابات القادمة والمشاركة في التصويت.

بينت نتائج الاستطلاع نسبة مشاركة المبحوثين في انتخابات سابقة بنحو 75% قد شاركوا في تصويت سابق دليلا على وجود قيم المواطنة لديهم والرغبة بالمشاركة في الحياة السياسية العامة.

أفصحت النتائج عن نية المبحوثين تجاه الاستحقاق الانتخابي، ويتخذ الليبيون بأغلبية ساحقة بنسبة 92% موقفا ايجابيا واهتماما واضحا لإجرائها في أقرب وقت كذلك رغبتهم في اجراء الانتخابات البرلمانية بالتزامن مع الرئاسية بنسبة 72% من مجموع العينة، وهذا يفصح عن رغبة المبحوثين في اجراء انتخابات سريعة وشاملة ويرونها في محور آخر الطريق الوحيد لإنهاء حالة الانقسام والفوضى وتوحيد البلد لتحقيق الاستقرار والتطوير.

أفصحت النتائج عن نوايا المبحوثين وطبيعة تفضيلاتهم تجاه الشخصيات المشاركة في الترشح للانتخابات فأظهرت موقفاً سلبياً تجاه الشخصيات العسكرية ومزدوجي الجنسية وكشفت عن رغبة المبحوثين في إقامة دولة مدنية ديمقراطية.

أظهرت نتائج الاستبيان عن حالة من عدم الرضا تجاه أداء مجلسي النواب والاعلى للدولة حيث جاءت نسبة عدم الرضا عن عمل هده الاجسام السياسية بنسبة عالية بلغت نحو 95%.

بينت النتائج حول سؤال المبحوثين حول واجب حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية العليا إزاء الانتخابات المستحقة أن هذه الجهات لم تقم بواجبها بشكل كافٍ ولم تقدم المطلوب منها تجاه الاستحقاق الانتخابي الذي ينتظره الشعب، رغم محاولات الحكومة في جانب آخر استمالة الرأي العام وكسب التعاطف والتأييد الشعبي عبر حزمة من الإجراءات والقرارات لتحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين. لقد بات جلياً ان هناك فجوة ثقة بين المواطن والأجسام السياسية الحالية.

التوصيات

بناءاً ما تقدم وما أُستعرض سابقاً من بيانات ونتائج في الدراسة يتسنى لنا تقديم بعض التوصيات كالآتي :

- التسريع في إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية تلبية لمطالب الشعب الليبي الطامح للتغيير وبناء الدولة، وطلب المساعدة الداخلية والخارجية لتحقيقها.
- الاهتمام بفئات الشعب المختلفة كالنساء والشباب وتعزيز الثقة لديهم وتمكينهم من المشاركة الانتخابية كجزء من عملية التغيير والبناء في المجتمع.
- الاتجاه نحو النظام المدني الديمقراطي تلبية لرغبة الجماهير بناءاً على اتجاهاتهم وتفضيلاتهم حسب ما كشفت عنها الدراسة حيال اختيار الشخصيات المشاركة في الترشح للانتخابات.
- السعي الجاد إلى تكثيف الجهود الرامية لصياغة قانون انتخابي لخلق قاعدة أساسية في عملية تسريع إجراء الانتخابات في ليبيا.
- الاهتمام بالإصلاح الانتخابي والبرامج الانتخابية لصوغ نظام انتخابي يحظى برضا الجمهور في مرحلة استطلاع الناخبين والتعريف بالمترشحين وتشخيص الأزمات وادارتها ووضع الحلول المناسبة لها.

الخلاصة

على الرغم من ثمة صعوبات وتحديات كثيرة تواجه اجراء الانتخابات المنتظرة في ليبيا لكن هناك الكثير من المعطيات الكافية والجيدة التي تسهم من فرص تنفيذها.

ظهر جلياً أن الليبيين يتخذون موقفاً ايجابيا إزاء الانتخابات ويعتقدون بأهميتها في إحداث فرق كبير في الانتقال بالبلد من حالة التشظي والفوضى إلى حالة التوحد والاستقرار، وما يبعث على الاطمئنان حقيقة أن هذا الشعب بأغلب مكوناته وتوجهاته في انتظار انتخابات برلمانية ورئاسية بأقرب وقت وسيحظى بدعمها في حال اجرائها ودعم المجتمع الدولي الذي عبر مراراً عن مساندة كل الجهود الرامية في سبيل تحقيقها لأنه الحل الوحيد لتعزيز الاستقرار والوصول للدولة المدنية الديمقراطية.